

مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 (دراسة مقارنة)

The extent to which the financial accounting system complies with the disclosure requirements in accordance with IAS1 (comparative study)

بعاشي خالد*

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس (الجزائر)، khalid.baachi@univ-sba.dz

عطاوي إلهام

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس (الجزائر)، ilhattaoui@yahoo.fr

تاريخ القبول : 2021.01.23

تاريخ المراجعة : 2021.01.23

تاريخ الاستلام : 2020.11.19

مستخلص : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مسابقة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي IAS1، وذلك من خلال التطرق إلى قواعد الإفصاح التي جاء بها هذا المعيار، وتوضيح مدى مواكبة الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح وفق هذا المعيار. وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي فعلا قد التزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، خاصة منها مبادئ المعيار IAS1 في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث أصدر النظام المحاسبي المالي العديد من القرارات التي تنص على وجوب الإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدميها، مما أكسب القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المصداقية والموثوقية، وجعلها ملائمة وكافية في نظر مستخدميها.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، معيار المحاسبة الدولي IAS1، نظام المحاسبة المالية، القوائم المالية

تصنيف JEL : M42.

Abstract : This study aimed to identify the extent to which the financial accounting system complies with the IAS1 international accounting standard when preparing financial statements, and especially with respect to reporting. For this, we presented the reporting rules according to IAS1 and the financial accounting system, and then we measure the convergence ratio between the SCF and IAS1. The study concluded that the financial accounting system complies with international accounting standards, in particular the principles of IAS 1, in the preparation and presentation of financial statements. As well as the information provided by financial statements prepared on the basis of the financial accounting system is reliable, relevant and understandable by users.

Keywords : Reporting, IAS1 standard, financial accounting system, financial statements.

JEL Classification Codes : M4.

* المؤلف المرسل : بعاشي خالد، khalid.baachi@univ-sba.dz

1. مقدمة

ازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بالإفصاح المحاسبي، وعلى نحو خاص بعد ظهور مؤسسات الأعمال وتطور المحاسبة التي تحولت من مجرد مسك لدفاتر محاسبية إلى نظام للمعلومات قائم بذاته. ونظرا لارتباط هذا التطور مع القوائم المالية التي تُعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المؤسسات، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من لدن مستخدمي هذه المعلومات، التي تصبح فيما بعد الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء المستخدمين في اتخاذ القرارات، ونظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي بادرت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي وذلك بإصدار النظام المحاسبي المالي بغرض مواكبة المجتمع الدولي في ميدان المحاسبة، خاصة فيما تعلق بجانب الإفصاح عن المعلومات المالية، حيث أعطت أهمية بالغة للإفصاح المحاسبي من خلال الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية في إعداد النظام المحاسبي المالي، ولكن يبقى الإشكال مطروح وهو: هل مستوى الإفصاح الذي نص عليه النظام المحاسبي المالي يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1؟

كمحاولة منا لفهم الموضوع والإحاطة بكافة جوانبه ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- قواعد الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتماشى مع متطلبات الإفصاح وفق ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS1 :
- المعلومات المعروضة في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة وكافية لمستخدميها.
- وتبرز أهمية الدراسة في أهمية المعيار المحاسبي الدولي IAS1 (عرض البيانات المالية)، الواجب تطبيقه في عرض القوائم المالية، بُغية الإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدميها، بهدف اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. أما الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار صحة الفرضيات، كما تسعى أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي ؛
- إبراز قواعد الإفصاح المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي الدولي IAS1 ؛
- إبراز قواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

2. ماهية الإفصاح المحاسبي

1.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي

نظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي فقد اختلفت وجهات النظر في تحديد مفهومه، وذلك بسبب اختلاف حاجات ومصالح الأطراف ذات العلاقة. ويمكننا إبراز مفهوم المحاسبي من خلال التعاريف التالية :

العرض والإفصاح في الفكر المحاسبي هو "الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات وذلك بصورة شاملة وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية والتقارير." (بن فرج، 2015، صفحة 53)، ويُعرفه ماجد إسماعيل "الإفصاح هو الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية" (ماجد اسماعيل، 2009، صفحة 48). كما يُعرفه البعض الآخر "الإفصاح يعني أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير المالية المعلومات التي يحتاجها مستخدموها مع الابتعاد عن أي تضليل أو إخفاء للمعلومات وبما من شأنه تحريف الصورة الحقيقية لأداء الوحدة." (إلياس وعبد النعيم، 2016، صفحة 153).

من التعاريف السابقة نجد أن الإفصاح المحاسبي يركز على ضرورة عرض وتقديم المعلومات الموجودة في القوائم المالية دون تضليل أو مغالطات، كي تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.

2.2. أهمية الإفصاح المحاسبي

لقد ازدادت أهمية الإفصاح في السنوات الأخيرة ويعود ذلك للأسباب التالية: (بن فرج، 2015، صفحة 54)

- صعوبة حصر الأحداث في تقارير ملخصة بسبب التعقيد في أنشطة الأعمال ونتيجة لذلك تستعمل الملاحظات بصورة مكثفة في شرح الأحداث وآثارها المستقبلية ؛
- الحاجة للمعلومات المالية والتنبؤية الفورية ؛
- تجنب حدوث أزمات مالية والحاجة لضبط حركة النشاط ؛
- التوسع في مفهومه التقليدي وجعله إفصاحا تثقيفيا لتقليل المشاكل التي تخلقها نظرية العدالة.

3.2. أنواع الإفصاح المحاسبي

لقد تعددت أنواع الإفصاح بتعدد أهدافه ويمكن توضيح أنواعه كما يلي: (إلياس وعبد النعيم، 2016، صفحة 154)

- الإفصاح الكامل (الشامل): يُشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ولا يقتصر هذا النوع من الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ عرض القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدميها.
- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف ذات العلاقة.
- الإفصاح الكافي: تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويختلف الحد الأدنى حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار.
- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ المهم ليس الإفصاح عن المعلومة المالية، بل أن تكون هذه المعلومة ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمتخذي القرار.
- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، وهذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية.
- الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن.

3. واقع الإفصاح المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي الدولي IAS1

حرصت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على إصدار العديد من المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالإفصاح المحاسبي وكيفية إعداد وعرض القوائم المالية من حيث الشكل والمضمون، وقد نصت هذه المعايير على ضرورة الإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدميها، وذلك في صلب القوائم المالية المعروضة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال عرض قواعد الإفصاح التي جاء بها المعيار الدولي رقم (IAS 1).

3.1. ماهية المعيار المحاسبي الدولي IAS1 (عرض البيانات المالية)

يتضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (عرض القوائم المالية) ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلقة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلقة بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS13 المتعلقة بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة. وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة. وهو

ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح هذا المعيار مكونات البيانات المالية التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة فيالميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات. (إلياس و عبد النعيم، 2016، صفحة 156)

1.1.3. هدف المعيار المحاسبي الدولي IAS1 : يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 إلى تحديد الأسس التي على ضوءها يتم عرض القوائم المالية ذات الغرض العام بغرض ضمان إجراء المقارنة سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة عن فترات مالية مختلفة، أو مقارنة تلك القوائم مع مؤسسات أخرى. (عقاري، 2007، صفحة 12). يرسم IAS1 الإطار العام، ويوضح مسؤولية عرض القوائم المالية، ويقدم الإرشادات حول شكلها أو هيكلها، ويشير إلى أدنى ما يمكن عرضه في القوائم المالية.

2.1.3. إطار المعيار المحاسبي الدولي IAS1 : يطبق على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام المعدة وفق قواعد وقوانين مجلس المحاسبة الدولية الموحدة، ويقصد بالقوائم المالية ذات الغرض تلك التي يتوقع أن تلبى احتياجات المستعملين الذين لا تتوفر لديهم السلطة على طلب المعلومات التي تتلاءم مع رغباتهم واحتياجاتهم الخاصة.

2.3. الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1
تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمنشأة، حيث تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولهذا فرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 على المؤسسات إعداد وعرض القوائم المالية التالية :

1.2.3. الإفصاح في قائمة المركز المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 : تعتبر الميزانية (قائمة المركز المالي) مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة، ومطالبها والتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين عادة يمثل السنة (12 شهرا) إلا في حالات استثنائية (بن يحي، 2013، صفحة 105). ويجب على المؤسسة أن تقوم بعرض ميزانية مبوبة تفصل فيما بين الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات (الخصوم) المتداولة منها والالتزامات غير المتداولة (تعتمد في ذلك على طول الدورة التشغيلية للمؤسسة). كما تنص قواعد الإفصاح التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والخاصة بالإفصاح في قائمة الميزانية على ما يلي : (مطر، 2007، صفحة 366)

أ. التمييز بين المتداولة وغير المتداولة : ينص معيار المحاسبة الدولي IAS1 على أن تُعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة منفصلة في صلب الميزانية، ويصنف الأصل على أنه متداول عندما يتوقع أن يتحقق نقدا أو يُحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، أو عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة، أو عندما يتوقع أن يتحقق خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العمومية. أو عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد ولا يوجد قيودا على استعماله. وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة وغير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل. أما الخصوم فإنها تُصنف على أنها متداولة عندما يتوقع تسديدها أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، أو عندما تكون ناشئة عن أغراض المتاجرة، أو عندما تستحق التسديد خلال 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية العمومية، ولا يكون للمؤسسة حق غير مشروط لتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهرا من إعداد الميزانية. وتصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

ب. المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية: يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض مبالغ الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية، المخزون، المستردات من المعاملات غير المتعلقة بالصرف (الضرائب والحوالات)، الذمم المدينة من معاملات الصرف، النقد والنقد المعادل، الضرائب والحوالات مستحقة الدفع، الذمم الدائنة بموجب معاملات الصرف، المخصصات، الالتزامات المالية، حقوق الأقلية المعروضة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، صفحة 51)

ت. المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات: يجب على المؤسسة أن توضح إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات عن المعلومات المتعلقة برأس المال المساهم به (عدد الأسهم المصرح بها، عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل، القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية، مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة، الحقوق والأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال، أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة، الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ).

كما يجب عليها عرض وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين، والإفصاح عن مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار القوائم المالية. الإفصاح عن مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها. ويجب على المؤسسة التي هي بدون رأسمال مساهم مثل شركة الأشخاص، الإفصاح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق والأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

3.2.2. الإفصاح في قائمة الدخل وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1: تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة وكذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. فهي عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقاً لمبادئ محاسبية متعارف عليها، ويعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ما عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك (Jean, 2008, p. 22).

وعرفت الإيرادات حسب مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها "التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية، أو أي زيادة في أصولها أو تخفيض لالتزاماتها أو كليهما معاً، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات، أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية، أما المصروفات فهي عبارة عن التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية، أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو كليهما، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية. (رضوان، 2009، صفحة 88).

تنص الفقرة 78 من المعيار المحاسبي الدولي IAS1 على أن كل بنود الدخل والمصاريف المعترف بها خلال الفترة المحاسبية يجب إدراجها ضمن مكونات الأرباح أو الخسائر إلا عندما ينص معيار أو تفسير على غير ذلك، حيث عند مراجعة المعيار المحاسبي IAS1 في سنة 2003 أصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية يستخدم مصطلح الأرباح أو الخسائر بدل صافي الأرباح أو الخسائر كرقم نهائي للدخل. وفرض المعيار المحاسبي IAS1 على المنشآت أثناء إعدادها وعرضها لقائمة الدخل الالتزام بالإفصاح عما يلي:

أ. المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في صلب قائمة الدخل: أوجب المعيار المحاسبي IAS1 عرض بنود قائمة الدخل (حساب النتائج) بشكل مفصل في حالة كون الأهمية النسبية للبند عالية، إما بالنسبة للحد الأدنى للبنود الواجب عرضها في قائمة الدخل فتتمثل في الآتي: (طارق، 2000، صفحة 321). الإيرادات، مصاريف التمويل، نصيب من الربح والخسارة في المنشآت الزميلة والعقود المشتركة التي تمت المحاسبة عنها وفق طريقة حقوق الملكية، مصروف الضريبة، ربح أو خسارة العمليات المتوقعة بعد خصم الضرائب.

ب. المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات: إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية، قيمتها مهمة نسبياً يتطلب المعيار IAS1 الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل ومن أمثلة هذه البنود: عمليات خفض أو زيادة قيمة الأصول أو المخزون، عمليات إعادة هيكلة أنشطة المؤسسة، عمليات التخلص من بعض الأصول، عمليات التخلص من الاستثمارات، تسويات المنازعات القضائية.

3.2.3. الإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1: أوجب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 في الفقرة 96 على المؤسسة أن تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل عن القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة إلى بنود الأرباح والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل. كما فرض المعيار المحاسبي IAS1 على المؤسسات أثناء إعدادها وعرضها لقائمة التغير في حقوق الملكية الالتزام بالإفصاح كما يلي:

أ. المعلومات التي يتوجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية: إن المعيار المحاسبي الدولي IAS1 يشترط في قائمة التغير في حقوق الملكية أن تتضمن على كل عنصر من الدخل ومن المصاريف عن الفترة الذي له علاقة مباشرة بحقوق الملكية، ومجموعهما، والربح والخسارة عن الفترة، مبيناً بشكل منفصل مجموع المبالغ المخصصة للملاك في الشركة، وللملاك الأقلية. ومن أجل كل عنصر من حقوق الملكية يجب توضيح أثار التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المشار إليها في المعيار IAS 8 (عقاري، 2007، صفحة 21).

ب. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات: يمكن إدراج قيم عمليات رأس المال المتصلة بالملاك، وحركة حساب مجمع الأرباح، بحيث يظهر رصيده في بداية ونهاية الفترة وكذلك التغيرات التي خصته خلال الفترة، والتسوية بين أرصدة حسابات كل صنف من حسابات رأس المال وعلاوات الإصدار وبين كل صنف من الاحتياطات في بداية ونهاية الدورة، مع ضرورة الإفصاح عن كل حركة أو تغير على متن قائمة التغير في حقوق الملكية، أو يمكن أن تدرج ضمن الملاحق.

3.2.4. الإفصاح في قائمة الملاحق (الإيضاحات) وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1: فرض المعيار المحاسبي الدولي IAS1 على المؤسسات الالتزام بالإفصاح في قائمة الملاحق على السياسات المحاسبية المحددة، وأسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية، مع الإشارة لفئات الموجودات والالتزامات التي طبق عليها كل أساس للقياس. كما يجب أن تفصح المؤسسة عن الأحكام التي أصدرتها الإدارة المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية، التي يكون لها أثر على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية. ويجب أن تفصح المؤسسة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهدافها وسياساتها وأساليبها لإدارة رأس المال. ويجب عليها الإفصاح عن مبلغ أرباح الأسهم المقترحة أو المعلن عنها قبل أن يتم التصريح بإصدار القوائم المالية، مع ضرورة الالتزام بالإفصاح عن مقر المؤسسة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها، والمكان الرئيسي للأعمال أو عنوان مكتبها المسجل، ووصف لطبيعة عملياتها وأنشطتها الرئيسية واسم الشركة الأم. (عقاري، 2007، الصفحات 22-24)

4. مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 1

1.4. عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تتمثل الكشوف المالية التي نص النظام المحاسبي المالي على إعدادها فيما يلي: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة. (19، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، 2009، صفحة 22)

■ الميزانية (قائمة المركز المالي): طبقا للنظام المحاسبي المالي، فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تُصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية. (عبد الرحمن، 2009، صفحة 10)، ويتم تبويب حسابات الميزانية في ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي :

✓ الأصول : تتكون الأصول من الموارد التي تسيروها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية وتتشكل هذه الأصول من أصول غير جارية وأصول جارية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية د ش العدد 27، 2008، صفحة 13)

✓ الأموال الخاصة : وهو ما تبقى من الأصول بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها، وتمثل في كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد، ونتيجة السنة المالية.

✓ الخصوم : وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدائها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية د ش العدد 27، 2008، صفحة 13) وتنقسم الخصوم إلى خصوم غير جارية، وخصوم جارية.

■ حساب النتائج (قائمة الدخل) : طبقا للنظام المحاسبي المالي فهو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية من ربح أو خسارة. ويمكن إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة. (لزعر، 2011، الصفحات 47-50)

■ جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) : سوف لا تنطبق إلى هذه القائمة لأننا لم نتطرق سابقا لعرض قائمة التدفقات النقدية، وذلك لعدم إدراجها ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1.

■ جدول تغير الأموال الخاصة : يشكل جدول تغير الأموال الخاصة، تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، (القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، صفحة 26) وتتمثل هذه العناصر في النتيجة الصافية للدورة، أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة، النواتج والأعباء الأخرى، العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال، توزيعات النتيجة الصافية.

■ ملحق الكشوف المالية : الملحق هو جزء من القوائم المالية، يعطي تفسيرات مكتملة للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للميزانية وجدول حسابات النتائج. (بن يعي، 2013، صفحة 149)

2.4. واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة للإفصاح المحاسبي، حيث ألزم المؤسسات بتطبيق كافة البنود التي جاء بها، وذلك بغرض إيصال المعلومات المالية لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

1.2.4. الإفصاح في قائمة المركز المالي وفق النظام المحاسبي المالي : تنص الفقرة 1.220 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 على المؤسسات الإفصاح على الأقل عن المعلومات التالية في قائمة الميزانية :

أ. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الميزانية: (19، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، 2009، صفحة 23)

- في جانب الأصول: يتم الإفصاح عن التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، الزبائن والمدينون الآخرين والأصول الأخرى المماثلة إضافة إلى الإفصاح عن خزينة الأموال الإيجابية.
- في جانب الخصوم: يتم الإفصاح عن رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة قبل تاريخ الإقفال، الخصوم غير الجارية التي تتضمن قائمة، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة، إضافة إلى الإفصاح عن خزينة الخصوم السالبة.
- في حالة الميزانية المدمجة: يتم الإفصاح عن المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة بالإضافة إلى الإفصاح عن الفوائد ذات الأقلية.

ب. المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية أو في الملحق : وفق النظام المحاسبي المالي هناك معلومات يجب عرضها إما في الميزانية أو في الملحق وهي : وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات، حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة، مبالغه للدفع والاستلام، الشركة الأم، الفروع، الكيانات المساهمة في المجمع، جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين...)، في إطار شركات رؤوس الأموال، عدد الأسهم المرخصة الصادرة غير المحررة كليا، القيمة الاسمية للأسهم، تطور عدد الأسهم، عدد الأسهم التي يملكها الكيان أو فروعه أو الكيانات المشاركة، الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع، حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

2.2.4. الإفصاح في جدول حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي : تنص الفقرة 2.230 من المقرر المؤرخ في 26 يوليو 2008 على ضرورة الإفصاح عن المعلومات التالية: (19، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، 2009، الصفحات 24-25)

- أ. المعلومات التي يجب عرضها في صلب جدول حساب النتائج : المعلومات الدنيا التي يجب عرضها في جدول حساب النتائج هي: تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي عن الاستغلال. ومنتجات الأنشطة العادية، النواتج المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم المماثلة، مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات العينية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة. وفي حالة حساب النتائج المدمج يجب الإفصاح عن حصة المؤسسة المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية.
- ب. المعلومات التي يجب عرضها في جدول حساب النتائج أو في الملحق : المعلومات الدنيا الواجب عرضها في جدول حساب النتائج أو في الملحق المكمل لحساب النتائج هي: تحليل منتجات الأنشطة العادية، وعرض مبلغ الحصص في الأسهم والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة، مع إمكانية عرض النتيجة في الملحق. والإفصاح عن النواتج والأعباء الناتجة عن النشاط العادي التي يكون لها تأثير في اتخاذ أي قرار بحيث من الضروري إبرازها.

3.2.4. الإفصاح في جدول تغيير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي : تنص الفقرة 1.250 من المقرر المؤرخ في 26 يوليو 2008 على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المطلوب عرضها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بالنتيجة الصافية للسنة المالية، وتغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي لها تأثير مباشر كرؤوس الأموال مثلا، والنواتج والأعباء الأخرى

المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، وعمليات الرسلمة (الانخفاض، الارتفاع، التسديد) (19)، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، 2009، الصفحات 26-27).

5. بيان مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح التي جاء بها المعيار المحاسبي IAS1

لاختبار فرضيات البحث نقوم فيما يلي بدراسة مستوى الإفصاح في القوائم المالية التي نص على إعدادها النظام المحاسبي المالي ومقارنتها بما ورد بمعيار المحاسبة الدولي الأول لعرض البيانات المالية.

1.5. بيان مدى مواكبة الإفصاح في قائمة المركز المالي لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمعيار المحاسبي IAS1

يتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS1 أن تفصح المؤسسة عن الموجودات المتداولة وغير المتداولة والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة كفئات مستقلة في صلب الميزانية العمومية وقد التزم النظام المحاسبي المالي بعرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات مستقلة في صلب الميزانية طبقا لمتطلبات المعيار. كما يُلزم معيار المحاسبة الدولي IAS1 المؤسسة على ضرورة الإفصاح عن تواريخ الاستحقاق لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية وهذا ما نص عليه النظام المحاسبي المالي حيث فرض على المؤسسة الالتزام بالإفصاح عن تواريخ الاستحقاق لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وكذلك بالإفصاح عن القروض طويلة الأجل الواجب سدادها، وكذلك الارتباطات الرأسمالية الخاصة بعقود الإيجار والإفصاح عن تواريخ استحقاق الموجودات المالية من ذمم تجارية وذمم مدينة أخرى وبذلك التزم النظام المحاسبي المالي بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS1 في الإفصاح عن المعلومات الضرورية.

لقد تطرق النظام المحاسبي المالي إلى الإفصاح عن المبالغ الدائنة والمدينة للمؤسسة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة وبذلك نقول إنه التزم بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS1 الذي نص على ذلك. ونجد أيضا أن معيار المحاسبة الدولي IAS1 ينص على وجوب الإفصاح عن أسهم الشركة التي تمتلكها الشركة الأم أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة، وهذا ما نص عليه أيضا النظام المحاسبي المالي من خلال الفقرة 3.220 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، حيث أُلزم على المؤسسة الإفصاح عن عدد الأسهم المرخصة، الصادرة وغير المحررة كليا وكذلك القيمة الاسمية للأسهم وتطور عدد الأسهم. كما نجد أن النظام المحاسبي المالي التزم بتحليل الذمم المدينة والاحتياطيات وكذلك بتصنيف المخزون طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS1. وأيضا التزم عند إعداد القوائم المالية بالمحاسبة على أساس الاستحقاق بالاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها كما تحسب الإيرادات في الشركات الزميلة وفقا لطريقة حقوق الملكية، والتزم بالإفصاح عن المعلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS1.

2.5. بيان مدى مواكبة الإفصاح في جدول حساب النتائج لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمعيار المحاسبي الدولي IAS1

نص النظام المحاسبي المالي في صلب قائمة الدخل على ضرورة الإفصاح عن حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة المعادلة في النتيجة الصافية، وكذلك بالإفصاح عن الإيرادات ونتائج الأنشطة التشغيلية وتكاليف التشغيل ومختلف الضرائب والرسوم، والربح من الأنشطة العادية وحقوق الأقلية وبذلك نقول أنه التزم بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS1 في هذا البند. ويتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS1 أن تعرض المؤسسة إما في صلب قائمة الدخل أو في الملحق تحليلاً للمصروفات (الأعباء) باستخدام تصنيف مبني إما حسب طبيعة المصروفات أو حسب وظيفتها، وهذا ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في الفقرة 2.230 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، حيث فرض على المؤسسات الإفصاح في صلب جدول حسابات النتائج عن تحليل الأعباء حسب طبيعتها وذلك طبقا لمتطلبات المعيار IAS1 .

ويتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS1 أن تفصح المؤسسة إما في صلب قائمة الدخل أو في الملحق عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها البيانات المالية وقد التزم النظام المحاسبي المالي بالإفصاح في الملحق الخاص بقائمة الدخل عن ربح السهم المعلن طبقاً لمتطلبات المعيار. كما نص المعيار المحاسبي الدولي في الفقرة 95 على ضرورة الإفصاح في قائمة الدخل أو في الملحق على قيمة العائد على السهم، وأيضاً نجد أن النظام المحاسبي المالي نص على ذلك في المادة 2.230 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 حيث أُلح على ضرورة الإفصاح عن النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة، طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي.

3.5. بيان مدى مواكبة الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة لمتطلبات الإفصاح وفق بالمعيار المحاسبي الدولي IAS1

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 على ضرورة توضيح آثار التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء، وهذا ما نص عليه أيضاً النظام المحاسبي المالي في الفقرة 1.250 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، حيث أُلح على ضرورة الإفصاح عن تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي لها تأثير مباشر كرؤوس الأموال. كما ينص المعيار المحاسبي الدولي على ضرورة الإفصاح عن كل عنصر من الدخل ومن المصاريف عن الفترة الذي له علاقة مباشرة بحقوق الملكية ومجموعهما، ونجد أيضاً النظام المحاسبي المالي ينص على ذلك من خلال الفقرة 1.250 التي تنص على ضرورة الإفصاح عن النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

وفرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 الإفصاح عن حركة حساب مجمع الأرباح، بحيث يظهر رصيده في بداية ونهاية الفترة وكذلك التغييرات التي خصته خلال الفترة، التسوية بين أرصدة حسابات كل صنف من حسابات رأس المال وعلاوات الإصدار وبين كل صنف من الاحتياطات في بداية ونهاية الدورة، وضرورة الإفصاح عن كل حركة أو تغير، ونجد أيضاً النظام المحاسبي المالي نص على ذلك من خلال محتوى جدول تغير الأموال الخاصة حيث أظهر الرصيد في بداية ونهاية كل دورة مالية مع إدراج التسوية بين الحسابات وتوضيح التغييرات التي تطرأ على رأس المال مع الإفصاح عن كل حركة أو تغير.

كما نص أيضاً المعيار المحاسبي الدولي IAS1 في الفقرة 29 بأن تعرض المؤسسة المعلومات، بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة تُلبى عدد من الخصائص النوعية (قابلية الفهم، الملائمة، الموثوقية وقابلية المقارنة)، ونجد أيضاً أن النظام المحاسبي المالي جاء من أجل معالجة عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وبسيطة، مما يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات، ولذلك فقد ساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة موثوقية وملائمة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة مع فترات محاسبية مختلفة، ومع قوائم أخرى لنفس الفترة المحاسبية.

6. خاتمة

نستخلص مما سبق أن للإفصاح أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. خاصة الإفصاح في قائمتي حساب النتائج وجدول تغير الأموال الخاصة، إذ يعتبر الإفصاح المحاسبي إحدى الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، حيث يساعد المستثمرين والمستخدمين كافة على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة ودقيقة، كما لا يمكن إهمال أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية خاصة منها المعيار المحاسبي IAS1. ومن أجل مسايرة المعيار المحاسبي الدولي IAS1، بادرت العديد من الدول بإصلاح أنظمتها المحاسبية من بينها الجزائر، وذلك لمعالجة عملية توصيل وعرض المعلومات للمستخدمين كافة بالكم المناسب وفي الوقت المناسب، مما يزيد من قيمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. وبذلك نجد أن النظام المحاسبي المالي الجديد قد ساهم بشكل كبير في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وفي توفير معلومات ذات قيمة وموثوقية عالية، وذلك بمواكبته لمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1.

ومن خلال عرض وتحليل البيانات التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وعلى ضوء الفروض التي قام على أساسها البحث فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- قواعد الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي تتماشى مع متطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 ، أي أن النظام المحاسبي المالي قد التزم بتطبيق قواعد الإفصاح التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي IAS1 في إعداد وعرض البيانات المالية.
 - المعلومات الموجودة في البيانات المالية التي فرضها النظام المحاسبي المالي كافية لتلبية احتياجات مستخدميها وذات قيمة وموثوقية عالية، نظرا لعرضها وفق قواعد الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.
- وفي ضوء النتائج المتوصل إليها في البحث نوصي بما يلي :
- ضرورة تحديث النظام المحاسبي المالي من فترة إلى أخرى لكي يتماشى مع التغيرات التي تحدث في المعايير المحاسبية الدولية.
 - ضرورة الاهتمام أكثر بقائمة الملاحق لما لها من أهمية بالغة لمستخدمي القوائم المالية.

7. قائمة المصادر والمراجع

- الاتحاد الدولي للمحاسبين (2008)، *إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام*، الجزء الأول، نيويورك
- رضوان حلوة حنان (2009)، *مدخل النظرية المحاسبية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان
- طارق حماد عبد العال (2000)، *التقارير المالية*، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر
- عبد الرحمن عطية (2009)، *المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي*، دار النشر جيطلي، الجزائر
- لزعر محمد سامي (2012/2011)، *التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي*، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة
- ماجد اسماعيل أبو حمام (2009)، *أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية*، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية غزة فلسطين
- محمد مطر (2007)، *التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس - العرض - الإفصاح*، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن
- ناجي بن يحيى (2013)، *دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي*، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة
- إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور (2016)، *الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية (دراسة مقارنة)*، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، المجلد رقم 02، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر
- إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور (2016)، *الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية - دراسة مقارنة-*، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، العدد الخامس
- بن فرج زونية (2015)، *متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية-*، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، العدد 15
- سليم بن رحمون وسميحة بوحفص (2018)، *الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبينه من قبل المشرع الجزائري*، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد رقم 05، العدد الأول، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر
- عقاري مصطفى (2007)، *المعيار المحاسبي الدولي رقم 1: عرض القوائم المالية*، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، العدد الأول

فارس بن يدير وآخرون (2016)، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر-دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائري-، *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*، المجلد رقم 02، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25/11/2007، الجريدة الرسمية، العدد 19، 2009/03/25 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26/05/2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27، المادتين 20-21 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009 Jean –Jaques Julian (2008), les normes comptables internationales IAS/IFRS, édition foucher

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

بعاشي خالد وعطاوي إلهام. (2020). مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 (دراسة مقارنة). *مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية*. المجلد 02 / العدد 02-2020 .